العلاقات الخليجية الأمريكية.. كيف يمكن ضبط البوصلة وسط الفوضى الإقليمية؟

عقد معهد دول الخليج العربية في واشنطن المنتدى الأمني السادس تحت عنوان "العلاقات الأمريكية الخليجية في منطقة متغيرة".

وقد جمع المنتدى الذي عُقد افتراضيًا مجموعة متنوعة من الخبراء من الولايات المتحدة ومنطقة الخليج.

وركزت المناقشات على الخطوط الجديدة للعلاقات بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية، والموقف العسكري المعدل للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والصعوبة التي تواجه دول الخليج العربية في إيجاد توازن أمني جديد، في زمن التعددية القطبية ومع التهديد المتزايد للجماعات المسلحة.

نتائج وتوصيات رئيسية

أعادت الولايات المتحدة ضبط بوصلة استراتيجيتها في الشرق الأوسط.

وبدلا من السعي وراء أهداف عظمى بعيدة المنال، يتركز اهتمام الولايات المتحدة الآن على التنسيق مع الشركاء الإقليميين لتنفيذ سياسات سليمة وعملية.

ولا يزال التزام الولايات المتحدة تجاه حلفائها الخليجيين ساريا، لكن التركيز ينصب الآن على تعزيز قدرة هؤلاء الحلفاء على الدفاع عن أنفسهم.

وأدى الاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، والاستراتيجية العسكرية الجديدة المبنية على القدرات التي يمكن نشرها بسرعة في أي مكان في العالم، إلى خلق ضغوط على واشنطن

لتقليص مشاركتها العسكرية في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، لا يزال الخليج يحتل أهمية استراتيجية كبيرة بسبب البنية التحتية العسكرية الكبيرة التي بنتها واشنطن في المنطقة لضمان الأمن البحري، والتدفق الحر للنفط، والاستقرار الإقليمي، والتعاون في ملف مكافحة الإرهاب.

وعلى مدى العامين الماضيين، سعت دول المنطقة بشكل متزايد إلى تأمين مصالحها من خلال الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي بدلا من الصراع العسكري.

وحتى لو لم يؤد هذا النهج إلى تحقيق نجاحات، فقد فتح الطريق لعدد من جهود خفض التصعيد، التي كانت ضرورية للحد من التوترات وتجنب مخاطر تصاعد الصراع بسبب الحسابات الخاطئة.

وفي حين أن العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة ضرورية لأمن المنطقة، إلا أنها لن تحل قضية العلاقات المعقدة بين طهران ودول الخليج العربية.

ولا يزال برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني ونقل التكنولوجيا إلى جهات فاعلة من غير الدول يشكل نقطة ضعف أمنية مروعة تكافح دول الخليج لمعالجتها.

ولمساعدة دول الخليج العربية على معالجة هذه المعضلة الاستراتيجية، يجب على الولايات المتحدة التعامل مع الأمن الإقليمي بمنظور شامل بدلا من مجرد التركيز على الملف النووي، كما يجب السعي لبناء تحالف متعدد الأطراف لمواجهة الدعم الإيراني للميليشيات المختلفة.

ويرتبط تهديد الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل الميليشيات المدعومة من إيران أو تنظيم "الدولة الإسلامية"، بفراغ السلطة وفشل الدول.

ويمكن تقليل هذا التهديد من خلال تعزيز قدرات الدول عبر مساعدتها على السيطرة الكاملة على فضائها السيادي والسماح لها بمتابعة سياسة خارجية متوازنة.

ويمكن لواشنطن أن تعمل بشكل أكثر فعالية مع شركائها الإقليميين، عبر المشاركة في الأنشطة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، لخلق بيئة أقل ملاءمة للاستراتيجيات التي تنتهجها إيران ووكلاؤها أو

حلفاؤها في أماكن مثل العراق واليمن وسوريا ولبنان.

وتنتهج دول الخليج العربية مقاربات متباينة تجاه إيران، ويجب أن تعمل على إنشاء نظام دفاعي أكثر تماسكا، مثل مركز القيادة العسكرية الموحدة الجديد لمجلس التعاون الخليجي.

وأدت جهود دول الخليج العربية لزيادة قدرات الردع الخاصة بها والتقارب مع قوى عظمى أخرى إلى توترات مع واشنطن.

ويجب أن يعمل كلا الجانبين على مواءمة أفضل لمصالحهما.

ويجب على واشنطن أيضا أن تحرص على عدم جذب شركائها الإقليميين إلى حالة الحرب الباردة مع توتر علاقاتها مع الصين.

ومع تخفيف التوترات السياسية في جميع أنحاء المنطقة، تسعى الحكومات والشركات إلى تعزيز الروابط الاقتصادية وتطوير شراكات تجارية واستثمارية جديدة.

ويمكن أن تؤدي زيادة التعاون الاقتصادي إلى تحسين الاستقرار الإقليمي، وعلى الحكومات الخليجية العمل على سياسات تسهل هذا التكامل.

وتسير دول الخليج نحو الانتعاش الاقتصادي بعد الأزمة التي سببتها جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، فيما تواصل تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي تأخرت كثيرا، ومع ذلك ينبغي عليها اتباع أجندة أقوى بشأن المناخ وجعل عملية التحول في مجال الطاقة جزءا أكثر أهمية في إطار أهدافها الإنمائية.

المصدر | معهد دول الخليج العربية في واشنطن - ترجمة وتحرير الخليج الجديد